الأمم المتحدة

A/68/133

الجمعية العامة

Distr.: General
12 July 2013
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
French/Spanish

الدورة الثامنة والستون

البند ٩٩ (ج ج) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢
ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٢
الأرجنتين ٢
أرمينيا ٢
بوركينا فاسو ٥
الصين ٨
الجمهورية التشيكية ٩
ألمانيا ١٠
الأردن ١١
الجبل الأسود ١٢
إسبانيا ١٣

* A/68/50.

060813 020813 13-39151 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في قرارها ٦٢/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، قررت الجمعية العامة إيلاء اهتمام عاجل للمسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وطلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

٢ – وعملا بذلك الطلب، أرسلت الأمانة العامة في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تطلب آراءها بشأن الموضوع. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، وردت ردود من الدول التالية: الأرجنتين وأرمينيا وبوركينا فاسو والصين والجمهورية التشيكية وألمانيا والأردن والجبل الأسود وإسبانيا. وترد هذه الردود في الفرع الثاني أدناه. وستصدر الردود اللاحقة كإضافات للتقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٣]

تتفق وزارة الدفاع في جمهورية الأرجنتين تماما مع الاقتراح الوارد في الفقرة ٣ من القرار ٦٢/٦٧، وتدرك الحاجة إلى وضع مبادئ تكون بمثابة إطار للاتفاقات الإقليمية، التي من شأنها أن تعزز الثقة المتبادلة بين البلدان في المنطقة من خلال المساعدة على وضع ضوابط مشددة أكثر على الأسلحة التقليدية.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ أيار/مايو ٢٠١٣]

يعد قرار الأمم المتحدة ٦٢/٦٧ فرصة مواتية لإثارة القضايا والشواغل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ودراسة مصادر التناقضات وتحديد الفرص من أجل ديمومة مسار التعاون ورفعه إلى مستوى جديد.

وتكرر أرمينيا تأكيد دعمها القوي للتعاون الإقليمي في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، الذي يساهم بدور هام في تعزيز بناء الثقة والإسهام في السلام والأمن الإقليميين.

واسترشاداً بهذا النهج المبدئي، تساهم أرمينيا في تحديد الأسلحة التقليدية في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية/الشراكة من أجل السلام، باذلة كل جهد ممكن لزيادة تعزيز نظام تحديد الأسلحة التقليدية في المنطقة الأوروبية بشكل عام وفي منطقة جنوب القوقاز بشكل خاص.

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الإقليمي

معاهدة القوات التقليدية في أوروبا

تعد معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا إحدى ركائز الأمن والاستقرار في أوروبا. وأدى تنفيذها إلى تعزيز عملية نزع السلاح على نحو غير مسبوق وعلى نطاق واسع في أوروبا، وإلى تخفيض عدد الأسلحة بشكل كبير، وزيادة الشفافية وأشاعت ثقافة عسكرية غير مسبوقة في مجال التعاون العسكري. وساهمت المعاهدة بدور حيوي لأنها تمثل عامل استقرار خلال الفترة الانتقالية في بيئة الأمن الأوروبي.

وتلتزم أرمينيا بالتنفيذ الصارم لأحكام المعاهدة. ويتبادل الجانب الأرميني، تمشيا مع التزاماته بموجب المعاهدة، المعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة لأرمينيا، وهيكليتها، ومناطق انتشارها، والمعدات التي حددتها المعاهدة، فضلا عن أعمال التفتيش. وتوضح التقارير الأخيرة أن أرمينيا تقوم بتنفيذ المعاهدة بالكامل.

ويساور أرمينيا القلق بشأن الخلاف في المفاوضات الرامية إلى تعزيز وتحديث نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا. ويدعو الجانب الأرميني إلى استئناف عملية التفاوض وتحديث المعاهدة أو وضع وثيقة جديدة ملزمة قانونا، يجب أن تكون شاملة وملزمة قانونا، وتشمل أحكام وعناصر المعاهدة الرئيسية، وينبغي ألا يخضع تنفيذها إلى أي شرط. وترى أرمينيا أنه من المناسب أن تدرج في المعاهدة الجديدة أحكام الجزاءات المتعلقة بانتهاك أحكام المعاهدة، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة فعاليتها. ويجب الإبقاء على الحدود القصوى للأسلحة التقليدية والمعدات التي حددتها المعاهدة وتخفيضها، حيثما أمكن ذلك، استنادا إلى الخيارات الوطنية، بحيث تعكس على نحو أفضل الحالة الأمنية السائدة في أوروبا. وينبغي التقيد بالالتزام بالقضاء على الفارق بين الحدود القصوى المحددة والحيازات الأعلى الفعلية.

تدابير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبناء الثقة والأمن

تتمثل الأدوات الرئيسية لجمهورية أرمينيا في مجال تحديد الأسلحة التقليدية في تدابير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبناء الثقة والأمن: وثيقة فيينا لعام ٢٠١١، والتبادل العالمي للمعلومات العسكرية، ومدونة قواعد السلوك. وتعتبر أرمينيا هذه التدابير جزءا من هيكلها الأمني ووسيلة هامة للحد من التهديدات الفعلية والمتصورة لها والأمن الإقليمي الأوسع.

وتشارك أرمينيا بنشاط في تطبيق أحكام وثيقة فيينا، بما في ذلك استقبال الزائرين الذين يقومون بعمليات التفتيش والتقييم. وتبادل المعلومات السنوية ذات الصلة.

وقد ساهم الجانب الأرميني كثيراً في تحديث وثيقة فيينا من خلال دعم معظم الاقتراحات المتعلقة بتحديثها التي اعُتمد بعضها كقرارات منتدى التعاون الأمني ثم أُدرجت لاحقاً في وثيقة فيينا لعام ٢٠١١. وتدعو أرمينيا إلى تحديث وثيقة فيينا أكثر بغية صون وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية، لا سيما في ضوء الصعوبات القائمة التي تعترض تحديث المعاهدة.

وتساهم أرمينيا في التقرير الوطني السنوي الذي يصدره مركز منع نشوب النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن نقل الأسلحة التقليدية، الذي يعد أداة هامة لتعزيز الشفافية بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجال تعاونها العسكري وسياساتها الدفاعية.

الحالة إزاء نظام تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد دون الإقليمي

تحظى المعاهدة بدور أساسي وهام في منطقة جنوب القوقاز، حيث تواصل أذربيجان، للأسف، تعزيز قواتها العسكرية على نحو شديد الخطورة مما يؤدي إلى عسكرة المنطقة بشدة وتدهور نظام تحديد الأسلحة التقليدية على المستوى دون الإقليمي، ووفقا لمعلومات رسمية حول تنفيذ معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، ومصادر رسمية أخرى، تشمل سجل الأمم المتحدة، فإنه منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تجاوزت أذربيجان إلى درجة كبيرة الحدود القصوى بالنسبة لثلاث فئات في معاهدة تحديد المعدات، إذ يبلغ عدد الدبابات القتالية التي بحوزة أذربيجان ٤١٢ دبابة (الحد الأقصى المسموح به هو ٢٢٠) وعدد المركبات القتالية المصفحة ٥٨٧ (الحد الأقصى المسموح به هو ٢٢٠) و ٦٨٨ مدفعاً (الحد الأقصى المسموح به هو ٢٨٥). وفي عام ٢٠١٢، حصلت أذربيجان بشكل عام على ما لا يقل عن ٣١ دبابة قتالية، و ١٧٣ مركبة قتالية مصفحة، و ٩٠ قطعة مدفعية، و ٥ طائرات مقاتلة وتدريب قادرة على القتال، و ٤ طائرات عمودية هجومية. وبذلك،

تواصل أذربيجان سياستها بشأن التعزيزات العسكرية الواسعة النطاق وعدم الإعلان عن كمية الأسلحة التي تحصل عليها.

وتواصل أذربيجان ممارستها المعهودة في أن تعلن في ''التبادل السنوي للمعلومات'' الخاص بها، أن بعض وحدات القوات المسلحة التابعة لها تتمركز على طول خط النزاع ناغورني - كاراباخ، وأنها تتمركز في وقت السلم ''في أراضي جمهورية أذربيجان التي تحتلها القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا'' واستنادا إلى هذه الدوافع العارية عن الصحة والكاذبة، لا تدرج أذربيجان هذه الوحدات في الجدول الخامس من ''التبادل السنوي للمعلومات'' الخاص بها، وترفض قبول إجراء تفتيش على هذه الوحدات، وبذلك تستبعد ٣ من أصل ٥ فرق أو ١٤ من أصل ٢٣ كتيبة مشاة آلية من تطبيق المعاهدة. مما يتيح لأذربيجان فرصة تركيز قوات ومعدات عسكرية ضخمة على طول الحدود مع جمهورية أرمينيا وخط الاتصال مع جمهورية ناغورني - كاراباخ.

إن ازدياد الميزانية العسكرية لأذربيجان عدة أضعاف خلال السنوات الأخيرة، أكثر من ٢٥ مرة عما كان عليه في السنوات العشر الماضية (بلغت ميزانية الدفاع ١٣٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، بينما بلغت ٣,٧ بلايين دولار في عام ٢٠١٣؛ واستنادا إلى بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام في عام ٢٠١١، فإن أذربيجان بلد يأتي في المرتبة الأولى في العالم من حيث ازدياد ميزانيتها العسكرية بنسبة ٨٨ في المائة)، كما تزيد من حدة التوتر في منطقة جنوب القوقاز وتقوض بشدة عملية التفاوض الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للمشاكل القائمة، لا سيما النزاع في ناغورني كاراباخ. وينطوي موقف أذربيجان المتهاون في هذا المجال على تأثيرات في غاية السلبية على جهود أرمينيا الرامية إلى تهيئة أجواء من الثقة والتعاون في المنطقة.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

انطوى تحديد الأسلحة التقليدية في القارة الأفريقية على درجات متفاوتة من النجاح في مناطق مختلفة. ويشكل انعدام الأمن المزمن الناجم عن استخدام الأسلحة غير الخاضع لأي ضابط آفة رئيسية لجميع الدول الأفريقية.

١ - على الصعيد الإقليمي

يتمثل أحد مصادر القلق بالنسبة للحكومات في التهديد الإرهابي في المغرب العربي (شمال أفريقيا)؛ وتعد أزمة الرهائن في منشأة أميناس النفطية في الجزائر في أوائل عام ٢٠١٣ مثالاً حياً على ذلك. إذ يعمل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامية بنشاط في منطقة الساحل، التي أصبحت بمثابة ملاذ آمن وبوابة لجميع أنواع الاتجار، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات.

وقد أسفرت ما تسمى بثورات ''الربيع العربي'' بشكل عام وسقوط النظام الليبي بشكل خاص عن انتشار الأسلحة خارج هذا الجزء من القارة. ويبدو أن الأزمة في مالي هي نتيجة مباشرة للأزمة الليبية.

وفي وسط أفريقيا، فإن الحالة المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية قاتمة أيضاً. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أطاح متمردو تحالف سيليكا بنظام الجنرال فرانسوا بوزيزي باستخدام الأسلحة التي كانت تستخدم، للأسف، في ارتكاب انتهاكات ضد السكان المدنيين.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية (التي تشكل حالياً أكبر موقع لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية) وتعيش ورواندا وأوغندا في حالة من اللاسلم واللاحرب منذ عدة سنوات، ووجود حركات متمردة مثل حركة ٢٣ آذار/مارس، وجيش الرب للمقاومة. وتقوم هذه الجماعات بأعمال الاغتصاب والنهب وترتكب جرائم تتصل بالمخدرات باستخدام أسلحة يتسرب معظمها، من خلال الضوابط والأنظمة السارية.

ولم تنج شرق أفريقيا، لا سيما القرن الأفريقي، من آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ولا تزال حركة شباب المتمردة تعصف بالصومال على الرغم من تواجد قوات الاتحاد الأفريقي الجيد.

وينطبق الشيء نفسه على دارفور بالسودان، حيث لا يزال يجري تداول الأسلحة التي تستخدمها الفصائل المتحاربة بصورة غير مشروعة، على الرغم من نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

٢ - على الصعيد دون الإقليمي

مما لا شك فيه أن الحروب الأهلية في ليبريا وسيراليون هي واحدة من أحلك الصفحات في سجل استخدام الأسلحة غير الخاضع لأي ضابط في منطقة غرب أفريقيا.

وتهدد التوترات الاجتماعية والسياسية الحالية في غينيا – بيساو وغينيا، حيث لا يزال الاستقرار والديمقراطية هشين، بأن تؤدي إلى استخدام الأسلحة التقليدية على نحو غير مسؤول.

وتؤدي التهديدات والهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم بوكو حرام الإسلامي في شمال نيجيريا إلى انتهاك الحريات الفردية والجماعية للسكان المدنيين على نحو خطير.

وبالمثل، لا يمكن تجاهل الأزمات الجارية في كوت ديفوار ومنطقة كازامانس في السنغال، وذلك لأنها تستخدم حتما الأسلحة التقليدية بشكل غير منضبط على كلا الجانبين.

كما تعد حركات التمرد المسلحة مصدرا للاتجار بالأسلحة من دون ضوابط، كما هو حال حركة الطوارق المتمردة في مالي. وأصبح للاتجار غير المشروع بالأسلحة في ذلك البلد أثر مزعزع كبير لاستقرار المنطقة دون الإقليمية. وعلى الرغم من تدخل فرنسا والبلدان الأفريقية، التي حيّدت أو قللت من قدرة بعض الجماعات الإرهابية على إلحاق الضرر، فلا بد من التسليم بأن التهديد الإرهابي لا يزال قائماً.

ولما كانت بوركينا فاسو تقع في قلب غرب أفريقيا وتشترك في حدودها ستة بلدان، فإنها لا تستطيع أن تفلت من المشاكل المرتبطة بحدود سهلة الاختراق، مما يجعل من الصعب مراقبة تداول الأسلحة وإدارة المخزونات. وبغية تعزيز قدرتها على التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة واستخدامها، وإذ تضع في اعتبارها آفة انتشار الأسلحة، فقد أنشأت حكومة بوركينا فاسو هيئات مثل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، التي، من ضمن مسؤوليات أخرى، تساعد على تنفيذ سياسة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أنشأت هيئة عليا لمراقبة استيراد الأسلحة واستخدامها، في إطار الجهود الرامية إلى الحيلولة دون الاتجار غير المشروع بالأسلحة على أراضيها الوطنية.

وفي الوقت نفسه، اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتفاقية الجماعة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة لكفالة ضبط انتشار الأسلحة التقليدية في المنطقة دون الإقليمية بفعالية. وقد ساعد تصديق معظم الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية في تعزيز مراقبة عمليات نقل الأسلحة والذخائر في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وعلى الرغم من الجهود الكثيرة والصكوك القانونية التي سعى المجتمع الدولي بواسطتها إلى مكافحة استخدامها والحد منها، لا تزال الأسلحة تستخدم كل يوم، وتلحق أضراراً بالسكان – لا سيما المدنيين – على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

وفي الختام، فإن تحديد الأسلحة التقليدية يتطلب إدارة صارمة لمخزونات الأسلحة الوطنية، وهي تشمل:

- القيام باستعراضات منتظمة من أجل ''تطهير'' المخزونات من خلال تدمير الأسلحة القديمة والمسحوبة من الخدمة؛
- تدمير الذخيرة الخارجة من الخدمة بشكل دوري.

ويمكن منح هذه العمليات، التي تجري فعلاً في بوركينا فاسو، هيكلاً رسمياً من خلال إنشاء نظام إقليمي ملزم قانونا لمراقبة مخزونات الأسلحة التقليدية. ومن شأن هذا النظام أن يعزز الاتفاقات دون الإقليمية الحالية، مثل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، التي دخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والتي وقّعت عليها بوركينا فاسو.

الصين

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تعلّق الصين أهمية كبيرة على معالجة الشواغل الإنسانية التي تسببها الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية. والصين طرف في اتفاقية الأسلحة التقليدية وجميع البروتوكولات الملحقة بها. وتنفذ الصين بإخلاص التزاماتها المتعلقة بالمعاهدة وتقدم المساعدة الإنسانية إلى البلدان الضحايا. وقد نفذت الصين بالكامل برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتبذل جهودا دؤوبة في سنّ التشريعات، وإنفاذ القانون، وبناء القدرات، والتبادل والتعاون الدوليين. وقدمت الصين التقرير الوطني عن تنفيذ برنامج العمل أربع مرات. وفي عام ٢٠١٢، شاركت الصين في المؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن برنامج العمل، والاجتماع التحضيري له، والمؤتمر الإقليمي المعني ببرنامج العمل، ووضعت مجموعة من الوثائق الختامية في المؤتمر الاستعراضي. وتؤيد الصين إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، التي يمكن أن تنظم معاملات الأسلحة التقليدية، وشاركت بإيجابية في عملية التفاوض.

الجمهورية التشيكية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

يعد تحديد الأسلحة أحد أولويات السياسة الخارجية التشيكية. وتبذل الجمهورية التشيكية جهداً دؤوباً لمنع نشوب نزاعات مسلحة من خلال الدبلوماسية الوقائية والتركيز على التعاون المتعدد الأطراف. وعند نشوء أزمة أو نزاع المسلح، فإن الجمهورية التشيكية تسعى إلى حلها في حين وقتها بالسبل الدبلوماسية كلما أمكنها ذلك.

وتشارك الجمهورية التشيكية في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التالية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي:

- معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا
- اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي – المادة الرابعة، المرفق ١- باء من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك

وتنفذ الجمهورية التشيكية باستمرار جميع الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا. وتقدم تقارير منتظمة عن تنفيذها إلى المنظمات المعنية. ويجري تبادل المعلومات عند الاقتضاء.

الجمهورية التشيكية وفقا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا:

- نظمت وأجرت عملية تفتيش متعددة الجنسيات خارج البلد (بمشاركة أربعة مفتشين من أربعة بلدان)؛
- نظمت دورتين تدريبيتين متعددتي الجنسيات حول التفتيش (بمشاركة عشرين مفتشاً من عشرة بلدان)؛
- شاركت في خمسة أفرقة تفتيش تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي خارج البلد.

أما بالنسبة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا فإنها تجد نفسها عند مفترق طرق. إذ تعتبر الجمهورية التشيكية الحفاظ على نظام المراقبة الفعالة للأسلحة التقليدية أحد العناصر الرئيسية للأمن الأوروبي. والجمهورية التشيكية مستعدة للعمل مع جميع الدول الأطراف لتنشيط عملية تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا للحفاظ على المبادئ التي لا غنى عنها للشفافية وضبط النفس وموافقة الدولة المضيفة.

الجمهورية التشيكية وفقا لاتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي – المادة الرابعة، المرفق ١ – باء من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك:

– إرسال مساعدين اثنين لدعم التفتيش بموجب المادة الرابعة.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تلتزم ألمانيا بتدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الإقليمي. وتولي ألمانيا أهمية كبيرة وتكرس قدرا كبيرا من الالتزام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها المنظمة الأمنية الإقليمية ذات الصلة. ويمكن الإطلاع على معلومات مفصلة عن التزام ألمانيا بشأن الأمن الإقليمي وبناء الثقة في ألمانيا من مساهمة ألمانيا في قاعدة البيانات لعام ٢٠١٢ بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية (القرار ٦٧/ ٤٩) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وتقرير ألمانيا بشأن ”تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“ (القرار ٦١/٦٧) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وفي ما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٦٢/٦٧، فإن ألمانيا لا تعتبر حالياً مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب لصياغة المبادئ المتعلقة بالاتفاقات الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. ونلاحظ أن عدم انضمام جميع دول العالم إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح قد يحول دون أخذ بعض السياقات الإقليمية المحددة في الاعتبار عند صياغة هذه المبادئ.

وتود ألمانيا أن تضيف أنها تشعر أنه من الطبيعي أن تقدم الدول التي وضعت أو شاركت في وضع قرار الجمعية العامة، بما في ذلك طلب الأمين العام بالسعي إلى التماس آراء الدول الأعضاء بشأن الموضوع، تقريرا عن ذلك في الوقت المناسب وبطريقة شاملة إلى الأمين العام.

الأردن

[الأصل: بالعربية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٣]

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

بدأت الجهود الدولية الرامية إلى تحديد الأسلحة في بداية القرن العشرين من خلال مؤتمري لاهاي المعقودين في عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧، اللذين سعيا إلى تقييد الإنفاق العسكري، وتنظيم سير الحرب بتحديد حقوق الدول المتحاربة وغير المتحاربة وواجباتها أثناء القتال.

وتسعى تدابير تحديد الأسلحة إلى تخفيض مستوى القدرات العسكرية أو حظر فئات معينة من الأسلحة المنتشرة حظراً كاملاً، لأن التسلح في حد ذاته يشكل مصدرا رئيسياً للتوتر والحرب. لذلك، فإن تخفيض عدد الأسلحة سيؤدي بدوره إلى تخفيض احتمال نشوب نزاع مسلح طويل الأمد.

ويعزز قرار الجمعية العامة بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويقع على عاتق الدول التي تصّنع وتمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة التقليدية مسؤولية تحديد هذه الأسلحة، ويمكنها أن تساهم بشكل فعال في تخفيض الأسلحة التقليدية وتعزيز الاتفاقات المتعلقة بالأمن الإقليمي.

وينبغي أن يسير تحديد الأسلحة التقليدية جنبا إلى جنب مع المفاوضات والاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى تخفيض مخزوناتها من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ومن المهم أن تراعي تدابير تحديد الأسلحة التقليدية حق الدول في حيازة الأسلحة لضمان أمنها وعدم وجود تمييز بين الدول في هذا الصدد.

وينبغي أن يكون مبدأ الأمن المتكافئ للجميع القاعدة التي تنطلق منها تدابير تحديد الأسلحة التقليدية. فأمن أي دولة هو خط أحمر وهو حق شرعي لكل دولة. ويجب أن يكون مفهوم أمن الدول بنفس القدر بالنسبة لجميع الدول، بحيث لا يكون أمن دولة أهم من دولة أخرى.

وبغية ضمان نجاح تدابير الأسلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من الأهمية بمكان دراسة أسباب سباق التسلح ومعالجتها. إذ إن وجود قوة إقليمية واحدة

مدججة بالسلاح يدفع دول الإقليم الأخرى إلى حيازة الأسلحة لتحقيق توازن استراتيجي في الأسلحة التقليدية.

لذلك، من الضروري التركيز على حلّ النزاعات الدولية، لا سيما النزاع العربي – الإسرائيلي، لمنع سباق التسلح في المنطقة.

ويؤكد الأردن باستمرار على احترام المبادئ المنصوص عليها في صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بالأسلحة والسيادة والمساواة بين الدول، وحق الدول في امتلاك وحيازة الأسلحة التقليدية للدفاع المشروع عن النفس.

ويلتزم الأردن بقرارات الأمم المتحدة، وقد وقع الكثير من الاتفاقات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية. ويشارك المجتمع الدولي قلقه في هذا الشأن.

الجبل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

يعد الجبل الأسود منذ عام ٢٠٠٧ عضواً كامل العضوية في اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي. وقد جرى تحديد الأسلحة التقليدية التالية: الدبابات القتالية، والمدفعية التي يزيد مسارها الزاوي على ٧٥ مم، والسيارات المصفحة، وطائرات الهليكوبتر القتالية، والطائرات القتالية وكل ذلك وفقا للمادة الرابعة من اتفاق السلام العام في البوسنة والهرسك.

وفي سياق إنفاذ اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي، يجري الجبل الأسود عمليات تفتيش على الأسلحة المحددة بموجب الاتفاق العام في أراضي صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك (اتفاق الأطراف)، مرة في السنة (تفتيش المواقع المبلغ عنها) بالإضافة إلى ذلك، يتيح الجبل الأسود للأطراف الأخرى إمكانية إجراء تفتيش واحد في السنة في أراضيه.

ويقدم الجبل الأسود إسهاما هاما في بناء الثقة في المنطقة. و لم تقدم الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تشرف على إنفاذ الاتفاق، أي شكاوى على الإطلاق تتعلق بإنفاذ الاتفاق. علاوة على ذلك، جرى تبادل المعلومات المتعلقة بحجم وكمية الأسلحة المحددة مع أطراف أخرى في الاتفاق. وبذلك، يفي الجبل الأسود تماما بجميع التزاماته المتعلقة بالمعاهدة.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

يتمثل الهدف النهائي لأي نظام لتحديد الأسلحة أو تدابير بناء الثقة والأمن في منع نشوب نزاعات من خلال الحد من مخاطر سوء فهم أو سوء تقدير الأنشطة العسكرية للبلدان الأخرى؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لإعاقة الاستعدادات العسكرية السرية؛ والتقليل من مخاطر الهجمات المفاجئة؛ والحد من خطر اندلاع الحرب عن غير قصد.

وقد تكون التدابير المتفق عليها ملزمة قانوناً أو سياسيا، لكنها يجب، في جميع الأحوال، أن تلبي مجموعة من المتطلبات التي يمكن تلخيصها في المبادئ التالية:

- الخصوصية – ينبغي التفاوض على التدابير المحددة لكل حالة ولكل منطقة جغرافية.
- الشفافية – ينبغي الاستناد إلى تبادل المعلومات وإقامة علاقات منتظمة وتدفق حر للاتصالات.
- التحقق – ينبغي أن تشمل التدابير المعتمدة نظاما للتحقق من تنفيذها. وهذه هي الطريقة الوحيد للحفاظ على الثقة في حالات الاشتباه بعدم الامتثال.
- المعاملة بالمثل – إن مكاسب كل طرف المتعلقة بارتفاع مستوى الثقة لدى أطراف أخرى ينبغي أن تقابلها مكاسب مماثلة في مستويات الثقة لدى الأطراف الأخرى. وإلا، فإن التفاوض بشأن تدابير من هذا النوع سيزداد صعوبة.
- الطابع الطوعي للمفاوضات والطابع الإلزامي للامتثال – ينبغي للأطراف أن تشعر بالارتياح إزاء التدابير المتفق عليها في كل مرحلة من مراحل العملية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون الإرادة السياسية اللازمة للتفاوض حول تدابير من هذا النوع متناسبة مع الطابع الإلزامي للامتثال لهذه التدابير.
- التدرج – ينبغي اعتبار التدابير عملية يجري من خلالها وضع تدابير جديدة وأكثر فعالية بشكل تدريجي مع تحسن الثقة بين الطرفين.
- التكامل – ينبغي توخي الحذر في جميع الأوقات لكفالة التكامل بين التدابير المتخذة على الصعيد العالمي (الأمم المتحدة)، والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي، بغية تجنب ازدواجية التدابير.

علاوة على ذلك، يتطلب نظام تحديد الأسلحة لكي يكون فعالاً، ما يلي:

- إنشاء هيئة استشارية لرصد تنفيذ التدابير. وينبغي أن تمثل جميع الأطراف في هذه الهيئة، التي ينبغي أن تبلّغ عن أي مشاكل تعترض سبيل التطبيق العملي لهذه التدابير، وكذلك للتفاوض حول تدابير جديدة أو تعديل التدابير القائمة. وينبغي لهذه الهيئة أن تكون قادرة على ممارسة ضغوط سياسية كافية لإقناع الطرفين بضرورة الامتثال التام للالتزامات المتعهد بها (لذلك تعد مشاركة أقوى البلدان في كل منطقة أمراً في غاية الأهمية).

- وضع نظام اتصال يمكّن الطرفين من الوفاء بالمواعيد النهائية المنصوص عليها لمختلف التدابير وأن تتسم بالمرونة الكافية لضمان تدفق المعلومات اللازمة لاستعادة الثقة في حال وقوع أي اضطرابات.

إن إنشاء تدابير لبناء الثقة، ولا سيما بين الدول المتضررة المجاورة، وتعزيز مراقبة الحدود، وتدريب الموظفين المتخصصين، وغير ذلك من الترتيبات، قد يساعد على تهيئة بيئة مؤاتية لوضع اتفاقات تحديد الأسلحة تتجاوز حدود الولاية الوطنية (بما في ذلك دون الإقليمية).

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تأخذ اتفاقات تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في الاعتبار أهمية ما يلي:

- وضع تدابير جديدة لبناء الثقة بين البلدان المجاورة وتعزيز التدابير القائمة في الوقت الحالي؛

- وضع قيود على الفئات الرئيسية لنظم ومعدات الأسلحة التقليدية، باعتبارها عنصرا أساسيا لتعزيز الاستقرار، والحد من تراكم الأسلحة وتعزيز القدرة على التنبؤ بين الطرفين؛

- إعداد جرد بالأسلحة في البلدان التي لا يجري فيها هذا النوع من الجرد؛

- زيادة تدابير الشفافية داخل المحافل الإقليمية ودون الإقليمية نفسها؛

- نشر أهداف هذا المحافل إلى بلدان المنطقة التي لم تؤيدها بعد؛

- تعزيز التدابير الرامية إلى تشجيع الانضمام العالمي إلى مختلف الصكوك الدولية؛

- التطبيق الصارم للمعايير المتعلقة بإصدار تصاريح تصدير واستيراد الأسلحة من قبل السلطات الوطنية؛

- تعزيز آليات رصد شركات تصنيع الأسلحة، ورصد موردي الأسلحة والجهات التي تجمع مكوناتها عندما لا تكون الأسلحة المشتراة منتجات نهائية.